

ترجمة الأقوال إلى أفعال

ميثاق الأردن

يوضح ميثاق الأردن الذي طُرِحَ في مؤتمر لندن عام 2016 تفاصيل الالتزامات الرئيسية الهادفة إلى تحسين قدرة اللاجئين والمجتمعات المضيفة بالتركيز بشكلٍ رئيسي على التعليم وكسب الرزق

التعليم

التحديات

٤٠% هي نسبة الأطفال السوريين في سن الدراسة من أصل ٢١٢,٠٠٠ طفل لم يلتحقوا بالمدارس في الأردن: لم يتم بلوغ الهدف المحدد في ميثاق الأردن.



ما زالت المدارس الحكومية مثقلةً بالأعباء، حيث تكنتظ الغرف الصفية بالطلاب كما أنّ الحصة الدراسية في المدارس الحكومية التي تعمل بنظام الفترتين قصيرة.

انخفضت جودة التعليم وبيئة التعلم وما زال العنف في المدارس وما حولها أحد القضايا التي تثير المخاوف. ما تزال هذه العوامل تمثل الأسباب الرئيسية لتسرب الطلاب من المدارس. تسرب ٦٨% الأطفال السوريين اللاجئين من المدارس بعد التحاقهم بها.

تشمل الأسباب الرئيسية لتسرب من المدارس: المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها الأسر، وحاجة الأطفال إلى العمل، والزواج المبكر، والأطفال الذين لا يستطيعون الخروج من منازلهم، والتكاليف المرتبطة بالالتحاق بالمدارس، وبعد المدارس عن أماكن سكنهم، ومحدودية وسائل النقل.

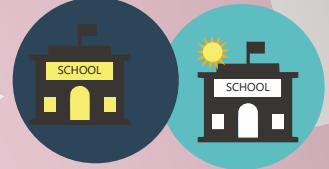
تشمل العوائق التي تعترض التسجيل في المدارس: قلة الأوراق الثبوتية (رغم السياسات التي تطبقها وزارة التربية والتعليم)، وعدم توفر خدمات محددة، ونقص المقاعد المتوفرة في المدارس الحكومية.

تحقيق تحصيل علمي ضعيف بشكلٍ متواصل وضعف توقعات العمل بعد إتمام الموظفين للتعليم الأساسي.

واجه قطاع التعليم عجزاً مالياً، حيث بلغ المبلغ غير الممول ١٠٦ مليون دولار أمريكي (أي بنسبة ٦٧%) من المبلغ المطلوب وهو ١٥٨ مليون دولار أمريكي.

التقدم المحرز

زاد عدد اللاجئين السوريين الملتحقين في المدارس الحكومية من ١٢٦,١٢٧ طفلاً في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ١٣٠,٣٨٢ طفلاً في العام الدراسي



افتتحت ٢٠٩ مدرسة تعمل بنظام الفترتين في الأردن. جرى تقديم التعليم غير الرسمي المعتمد إلى ٦٠٠٠ طفلاً متسرباً من الدراسة، مثل: برامج التدريب اللاحق وبرامج الأطفال المتسربين. تم تقديم خدمات الدعم التعليمي غير المعتمدة لـ ١١٨,١٠٧ طفلاً، بما في ذلك المستضعفين في المجتمعات المستضيفة.

أعلنت الحكومة الأردنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ عن مهلة تتيح لجميع الأطفال الالتحاق بالمدارس بصرف النظر عن جنسيتهم ووضع أوراقهم الثبوتية. كما وافقت الحكومة الأردنية على قبول الطلاب السوريين الذين لم يلتحقوا بالمدارس منذ بداية العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ في بداية الفصل الدراسي الثاني.

جرى إطلاق برامج ضخمة لتدريب المعلمين، حيث جرى تدريب ٧,٤٥٢ معلماً ومُيسراً وموظفاً في المدارس على الدعم النفسي/الاجتماعي، والمناهج التي تركز على الطفل، والمهارات الحياتية مع نهاية عام ٢٠١٧.

جرى تأسيس المركز الوطني لتطوير المناهج؛ لدعم تطوير المواد التعليمية وتشجيع التطوير المستمر للمناهج والتعليم مدى الحياة.

جرى إدخال تحسينات كبيرة على نظام جمع وإدارة بيانات التعليم في الأردن مع خلال نظام OpenEMIS

توصياتنا

مواصلة العمل على عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الحكومية وتحسين الاستفادة من فرص التعلم غير الرسمي المعتمدة.

تطوير الجودة من خلال إيجاد حلول لنقص الحيز المكاني وزيادة تغطية المدارس في المناطق ذات الأولوية والاستثمار في تدريب المعلمين، وتقديم المكافآت والمزايا لهم.

معالجة العوائق الرئيسية التي تعترض التعليم من خلال تحسين استفادتهم من فرص كسب الرزق المتاحة للآباء والأمهات.

زيادة برامج الحماية الاجتماعية التي تراعي احتياجات الأطفال، وتشمل: تحويلات مالية مشروط

التشجيع على التدريب المهني وضمان مطابقته لمعايير وحاجات القطاع الخاص.

تغيير الاتجاه السائد المتمثل في الفصل بين الطلاب حسب جنسيتهم عن طريق نظام الفترتين ودمج الطلاب الأردنيين والسوريين في نفس الفصول الدراسية وفي الأنشطة غير المنهجية؛ لتعزيز التماسك الاجتماعي.

زيادة المساءلة والفعالية من خلال إنجاز مخرجات التعلم، وتحقيق الجودة، وقياس النجاحات.

التزامات الحكومة الأردنية

التزمت الحكومة الأردنية لضمان التحاق جميع الأطفال في الأردن بالمدارس في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦. "سيتم توفير التعليم المجاني لـ ١٤٠,٠٠٠ طالب سوري في ٢٠١٦ و ١٩٠,٠٠٠ طالب على الأقل في عام ٢٠١٧".

"سيتم توفير بيئة آمنة وشاملة للجميع ومتسامحة للأطفال مع تقديم الدعم النفسي للأطفال اللاجئين".

سيتم تحسين فرص التحاق السوريين بالتدريب المهني واستفادتهم من فرص التعليم الجامعي/العالي المتاحة للشباب الضعفاء الأردنيين والسوريين.

"(متوقع، تمويل متعدد السنوات من الجهات المانحة لإنجاز الإطار الزمني الذي التزمت به الحكومة الأردنية".

سبل كسب الرزق

التحديات



ما زال هناك قيود في قطاعات العمل المفتوحة للأجانب تستثني اللاجئين من التوظيف في فرص العمل التي تتطلب مهارات متقدمة ومتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، تمنع نسب الموظفين غير الأردنيين الإجبارية المحددة لكل قطاع أصحاب العمل من إصدار تصاريح لأغلب موظفيهم.



لم تطور الحكومة الأردنية إطار تنظيمي تمكيني لتسجيل الشركات السورية وما زالت هذه الشركات تتعارض مع الشركات المنزلية المملوكة للاجئين.



ما زال اللاجئين السوريون معتمدين على المساعدات الإنسانية، وعاطلين عن العمل، ويفضلون العمل بشكل غير نظامي. لم تطف الأجر المنخفضة، وتردي ظروف العمل، وقلة المرونة المتاحة في القطاعات الرسمية القيمة بالمقارنة مع الفرص المتاحة في سوق العمل غير النظامي.

أدت محدودية وسائل النقل إلى أماكن العمل، والاستجابة غير المتناسبة للعمل غير مدفوع الأجر والمحلي، وقلة فرص العمل الملائمة ثقافياً، ومحدودية أو انعدام خيارات رعاية الأطفال إلى إبعاد النساء عن العمل النظامي.



لم يجري تكميل التركيز على أهداف تصاريح العمل بشكلٍ جوهري بمسارات زيادة الأعمال، وخلق الوظائف، وتحقيق الإيرادات، وتحسين الوضع الاقتصادي للاجئين السوريين.

تقدمت ثلاث شركات فقط بطلبات لتصدير منتجاتها للأسواق الأوروبية.

لم تتمكن المناطق الاقتصادية الخاصة من استقطاب السوريين المقيمين في أماكن بعيدة جداً عن المناطق الحضرية والذين يعانون من ظروف عمل متردية وانخفاض الأجور.



التقدم المحرز



قللت الحكومة الأردنية الرسوم التي تشكل عبئاً وقامت بتبسيط إجراءات إصدار تصاريح العمل، حيث طلبت من اللاجئين تقديم بطاقة الهوية الصادرة عن وزارة الداخلية وصورة عن جواز السفر فقط. جرى إعفاء اللاجئين السوريين الذين يحملون بطاقة الهوية الصادرة عن وزارة الداخلية من رسوم الفحص الطبي عند تقديمهم للحصول على تصاريح العمل للمرة الأولى.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي وقطاع الإنشاءات، جرى فصل تصاريح العمل عن صاحب عمل محدد والسماح للاجئين بالحصول على تصاريح عمل من خلال التعاونيات أو النقابات العمالية بدلاً من اللجوء إلى كفيل.



منح تعميم صادر للاجئين السوريين الحق في تغيير القطاعات وأصحاب العمل بعد انتهاء تصاريحهم بدون الحاجة إلى الحصول على موافقة صاحب العمل الحالي.



يستطيع الكثير من السوريين الموجودين في المخيمات الحصول على تصاريح عمل والبحث عن فرص عمل خارج المخيمات.

أسست الحكومة الأردنية مراكز توظيف في مخيمي الزعتري والأزرقي بالإضافة إلى مديريات في المحافظات لتسهيل تواصل اللاجئين مع أصحاب العمل المحتملين وتسهيل إصدار تصاريح العمل.



أعلنت الحكومة الأردنية إصدار وتجديد ٩١,٦٤٠ تصريح عمل منذ ١ آذار ٢٠١٨، فقط ٤% منها للنساء. وصل عدد التصاريح الفعالة ٤٥,٨٥٠ تصريح عمل حالياً.

ما نوصي به

تحفيز وتشجيع الأعمال التجارية، وخصوصاً عن طريق تبسيط الإجراءات وتحسين الحصول على القروض.

إيجاد السبل القانونية للأعمال الحرة، وتشمل: العمل من المنزل والعمل الحر لتحفيز اللاجئين السوريين، وخصوصاً النساء، لمساعدتهم في دخول سوق العمل النظامي والاسهام في الاقتصاد المحلي.

تحديد نسب توظيف أكثر مرونة في قطاع الخدمات وزيادة عدد القطاعات والمهن المتاحة للاجئين. تحسين ظروف العمل في القطاع الرسمي وتطوير قدرة وزارة العمل في التفتيش عليه.

"تحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى فرصة تنموية لاستقطاب استثمارات جديدة وفتح أسواق الاتحاد الأوروبي عن طريق تبسيط قواعد بلد المنشأ وخلق فرص عمل للأردنيين ولللاجئين السوريين".

زيادة سياسات تيسر وصول التجارة الجديدة لتأهيل الشركات من خارج المناطق الاقتصادية الخاصة، الأكثر قرباً من المراكز الحضرية، التي توافق على استيفاء المتطلبات الحالية التي تنص على توظيف ٢١٥٪ من اللاجئين بحلول العام الأول و ٢٠٪ من اللاجئين بحلول العام الثاني.

وضع أهداف متنوعة لشمول المؤشرات الاقتصادية الصغرى لرفاه الأسر المعيشية: ينبغي أن تشمل مؤشرات النجاح زيادة في دخل الأسر المعيشية، وتحسن في معدلات الاحتفاظ بالموظفين، والسماح للسوريين بالعمل في قطاعات جديدة.

يجب إيلاء اهتمام خاص للشمولية عن طريق تطوير مؤشرات خاصة تهدف إلى تقييم إشراك الفئات الضعيفة السورية والأردنية في برامج سبل كسب الرزق (مثل: النساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة).

ما تم الالتزام به

"تحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى فرصة تنموية لاستقطاب استثمارات جديدة وفتح أسواق الاتحاد الأوروبي عن طريق تبسيط قواعد بلد المنشأ وخلق فرص عمل للأردنيين ولللاجئين السوريين".

"إعادة بناء المجتمعات الأردنية المستضيفة عن طريق تمويلها بشكلٍ كافٍ عن طريق تقديم المنح لخطوة الاستجابة الأردنية".

"جمع المنح الكافية والتمويل ميسر الشروط لدعم إطار الاقتصاد الكلي (...) في ضوء انضمام الأردن لبرنامج التسهيلات الائتمانية الموسعة الذي أطلقه صندوق النقد الدولي".

"ستجري الحكومة الأردنية التغييرات الإدارية الضرورية للسماح للاجئين السوريين بالتقدم بطلبات الحصول على تصاريح العمل داخل المناطق التنموية وخارجها".

"سيتم السماح للاجئين السوريين بتسجيل شركاتهم وتأسيس شركات جديدة خاضعة للضريبة (...) بحلول صيف ٢٠١٦ وإزالة تعيق الأنشطة الاقتصادية الصغيرة في المخيمات".